

اللجنة الاستئنافية الجمركية بالرياض

قرار رقم 179617-2023 - CR

الصادر في الاستئناف المقدم من /المتهم المقيّد برقم (PC-2023-179617) في الدعوى رقم (PC-125986-2022) المقامة من/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ضد/ المتهم، سجل تجاري رقم (...).

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

في يوم الأحد الموافق 1444/11/22هـ، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من:

الدكتور / ...	رئيساً
الدكتور / ...	عضواً
الأستاذ / ...	عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا عن/ ... هوية وطنية رقم (...) المالك لمؤسسة ... سجل تجاري رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2022-2187) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية الأولى بالرياض، والذي قضى منطوقه بما يأتي:

- 1- إدانة المستورد/ مؤسسة ... سجل تجاري رقم (...) حضورياً بالتهريب الجمركي.
- 2- إلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المخالف مبلغاً وقدره (30,467) ثلاثون ألفاً وأربعمائة وسبعة وستون ريالاً.
- 3- إلزامه بما يعادل قيمة الصنف المخالف كبديل مصادرة مبلغاً وقدره (30,467) ثلاثون ألفاً وأربعمائة وسبعة وستون ريالاً، ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به مبلغاً وقدره (60,934) ستون ألفاً وتسعمائة وأربعة وثلاثون ريالاً.

وبدراسة اللجنة الجمركية الاستئنافية للقرار محل الاستئناف، في جلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء بتاريخ 1444/11/17هـ، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، وحيث انتهى القرار الابتدائي محل الاستئناف الى تقريره إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي وإلزامها بالعقوبات التابعة لذلك على التفصيل الوارد ضمن وقائع وأسباب القرار الابتدائي التي يحال إليها منعاً للتكرار، وحيث إنه بتأمل اللجنة الاستئنافية لما كان عليه حال طلب الاستئناف المقدم تبين لها عدم استيفائه للبيانات الواجب إيرادها عند تقديم طلب الاستئناف والواردة ضمن الفقرة (1) من المادة (188) من نظام المرافعات الشرعية التي تنص على "يحصل الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق، بمذكرة تودع لدى إدارة المحكمة التي أصدرت الحكم، مشتملة على بيان الحكم المعترض عليه، ورقمة، وتاريخه، والأسباب التي

بني عليها الاعتراض، وطلبات المعارض، وتوقيعه، وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض". وما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (188) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية من أن للمعارض أن يضمن مذكرة الاعتراض بياناته وبيانات الخصوم وفق المادة (41) من نظام المرافعات، وأن عليه أن يوقع على كل ورقة من ورقاتها، وحيث جاءت المادة (76) من نظام المرافعات في الفقرة (1) منها على أن (الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو لسبب نوع الدعوى أو قيمتها أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الاهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر وكذا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بجواز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها)، وحيث إنه بإطلاع اللجنة الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمه من المستأنف تبين لها خلوها من توقيع من قدمها، وحيث إن خلو الاستئناف من توقيع من قدمه يتعذر معه التحقق من أنه صادر ممن له حق طلب الاستئناف، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية الى تقرير ما يأتي:

المنطوق

عدم قبول الاستئناف المقدم من مؤسسة ... وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

أعضاء اللجنة

الدكتور/ ...

الاستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الدكتور/...